



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

تحقيق الأعلام الواقفين

المؤلف

حسن بن عمار بن علي (الشرنبلالي)

الرسالة التاسعة والعشرون

تحقيق الأعلام الواقفين علي

مقارن عبارات الواقفين

للقدير حسن الشربلاني

عقبا لله عننه

بمنه وكرمه

أهـ

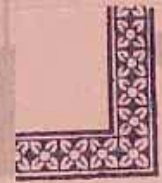
٢٢٢

٢٤

١

عدد

١



شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقْتَضِي
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
 خَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ وَخَلَصَ عِبَادَهُ الْمُفْرَقِينَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
 أَخْفِيهِمْ **وَبَعْدُ** فَقَوْلُ الْعَقِيدِ الْمُحْفَرِ حَسَنَ النَّسْرِ تَبْلَاغِي
 الْمُحْفَرِ عَفْرَاءَ دَنُوبِهِ وَسَيَّرَ عَيْبُورِيهِ وَرَحِمَهُ وَمَشَى بِحُجَّتِهِ وَوَالِدِيهِ
 وَالْمُسْتَلَمِينَ **هَذِهِ** رِسَالَةٌ مُتَضَمِّنَةٌ لِحُرَابِ حَاوِيَّةٍ مَهْمَةٍ
 فِي سُرْطٍ وَأَقْفٍ أَرَدَتْ نَسْطِيرَهَا كَثْرَةُ وَقُوعِ سُلْطَانِهَا وَاشْتِبَاهُ
 الْحُكْمِ فِيهَا عَلَى كَثْرَةِ مَعْنَى تَصَدُّرِهَا لِقَوْلِي قَافِيَتِي بِخِلَافِ النَّصْبِ
 فِيهَا وَأَرَيْتُ مِثْلَهَا قَدْ أَفْتِي فِيهِ شَيْخٌ مِثْلًا بِنَا الْعِلْمَاءِ تَزُرُّ
 الَّذِينَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ عَلِيُّ الْمُقَدَّسِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَفِيهَا خَالَفَ
 قَوْلَهُ غَيْرُهُ مِنَ الْكَاغِرِ عَصْرُهُ مِنْ أَهْلِ مَذْهَبِهِ كَمَا فِي الْأَيْمَةِ
 الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ **فَأَشِيَتْ** ذَلِكَ حِفْظًا لَهُ عَنِ الصِّيَاغِ امْتِنَانًا
 لِأَمْرِ الشَّارِعِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَقْيِيدِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابَةِ
 رِجَالِ الثُّوَابِ مِنَ الْكُرْتِمِ الْوَهَابِ **وَسَمِيَتْ** تَحْقِيقَ الْأَعْلَامِ
 الْوَاقِعِينَ عَلَى مَعَادِ عِبَارَاتِ الْوَاقِعِينَ **وَصَوُرُ السُّوَالِ**
 مَا فَرَكْتُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكُمْ فِي وَقْفٍ وَقَفْتُ عَلَى الْوَالِدِ بِي وَبَعْدُ
 الْجَوَادِ وَعَلَى تَمَّ عَلِيٍّ وَالْوَالِدِ تَمَّ عَلِيُّ الْوَالِدِ وَالْوَالِدِ تَمَّ عَلِيُّ الْوَالِدِ
 وَعَقِبَتُهُمْ طَبِيقَةٌ بَعْدَ طَبِيقَةٍ وَنَسْلًا بَعْدَ نَسْلِ الذِّكْرِ وَالْإِنْتِثَارِ فِي
 ذَلِكَ سَوَاءٌ مِنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَتَرَكَ وُلْدًا أَوْ وُلْدًا وَوَلَدًا وَسَفَلَ
 أَوْ لَا تَنْقِلُ نَصِيْبَهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ وُلْدِ وَلَدِهِ وَأَنْ سَفَلَ الذِّكْرُ
 وَالْإِنْتِثَارُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وُلْدُ وَلَدٍ وَلَا سَفَلَ
 مِنْ ذَلِكَ أُنْقَلُ نَصِيْبُهُ إِلَى أَخُوهُ الْمَشَارِكِينَ لَهُ فِي الْمُسْتَحْقَاقِ
 بِالْوَقْفِ الْمَذْكُورِ مَضًا قَالُوا بِسَمْعِي وَهَذَا أَشْرَطُ الْوَاقِفِ ثُمَّ
 مَاتَ عَبْدُ الْجَوَادِ عَنْ أَخُوهِ وَلَمْ يَعْثَبْ ثُمَّ مَاتَ بِي عَنْ ابْنِ وَتَسْتَبِيحِ
 فَجَاءَتْ أَحَدُ سَيِّدَتَيْنِ عَنْ أَوْلَادِ ثَلَاثَةٍ وَمَاتَ الْأَخْرَبِيُّ حَيًّا
 أَحْبَبًا وَلَمْ يَعْثَبْ فَأَنْقَلَتْ حَصْنَتُهَا لِأَحْبَبِهَا ثُمَّ مَاتَ عَلِيُّ بْنُ الْوَاقِفِ
 عَنْ بَنَاتِهِ ثُمَّ مَاتَ ابْنُ بِيحِيٍّ وَلَمْ يَعْثَبْ أَحَدًا عَمْرًا أَوْلَادِ أَخُوهِ وَأَوْلَادِ
 عَمِّهِ وَهَذَا نَسْتَأْخِرُ فَيَقُولُ تَنْتَقِلُ حَصْنَتُهُ لِأَوْلَادِ عَمِّهِ أَوْ أَوْلَادِ أخته
 أَوْ يَسُوْرِيْنَ بَيْنَ الْجَمْعِ **فَأَحْبَبْتُ** حَامِدًا اللَّهُ مَا نَحَى الصُّرَابِ بِأَنَّهُ
 يَفْسِمُ رِبْعَ الْوَقْفِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا لِأَوْلَادِهِ بِيحِيٍّ وَلِكُلِّ مَنْ بَنَى عَلِيٍّ
 ثَلَاثَ لَانِهَا مَاتَ عَلِيُّ بْنُ الْوَاقِفِ أَسْتَقْضَى الْقِسْمَةَ بِكُوتِهِ آخِرَ

الطبعة

الطَبِيقَةَ فَصَارَ الْمُسْتَحْقُونَ أَرْبَعَةَ مِنْهُمْ الْمَرْجُوعُ حَقِيقَةً ثَلَاثَةً
 نَسَا عَلِيٌّ وَابْنُ بِيحِيٍّ وَالرَّابِعُ الْمَرْجُوعُ تَقْدِيرًا نَسَى عَنِ التَّرَاعُفَةِ
 أَبَا وَبَنَاتِهِ فَلَا وُلْدَ لَهَا تَنْصِبُهَا وَهُوَ الرَّابِعُ وَالْآخِرُ الرَّابِعُ
 الثَّانِي وَلِكُلِّ مَنْ بَنَى عَلِيٌّ مِنْ أَوْلَادِهِ رِبْعٌ وَلِأُمَّاتِ ابْنِ بِيحِيٍّ وَلَمْ
 يَعْثَبْ وَلَيْسَ لَهُ آخِرَةٌ رَجَعَتْ حَصْنَتُهُ إِلَى الْوَقْفِ فَاسْتَحْقَقَهَا
 الْمَرْجُوعُ وَتَمَّ فَانْقَسَمَ رِبْعُ الْوَقْفِ ثَلَاثًا كَمَا ذَكَرْنَا **هَذَا مَقْصِدِي**
نَصِ الْوَاقِفِ وَمِثْلُهُ صَرِيحُ الْخِصَابِ حَيْثُ قَالَ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ
 كَانَ عِدَدُ الْبَطْنِ الْأَعْلَى عَشْرَةَ انْفَرَقَتْ مِنْهُ اثْنَانِ وَلَمْ يَتْرُكَا
 وُلْدًا وَلَا وُلْدَ وُلْدٍ وَلَا نَسْلًا ثُمَّ مَاتَ آخِرَاتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَتَرَكَ كَمَلًا
 وَاحِدًا مِنْهَا وُلْدًا أَوْ وُلْدَ وُلْدٍ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ هَذَيْنِ أَخُوَانِ وَلَمْ يَتْرُكَا
 وُلْدًا وَلَا وُلْدَ وُلْدٍ وَلَا نَسْلًا قُنْتُ أَرْبَعَةَ الْبَاقُونَ مِنَ الْبَطْنِ
 الْأَعْلَى وَوُلْدَ الْأَثْنَيْنِ الْمَيْتِينَ فَقَالَ أَرْبَعَةَ نَصِيبِ الْمَيْتِينَ
 الْأَوَّلِينَ الَّذِينَ لَمْ يَتْرُكَا وُلْدًا رَاجِعَ عَلَيْنَا وَعَلَى أَوْلَادِ آخِرِيْنَا
 هَرَا وَنَصِيبِ الْمَيْتِينَ الْآخِرِينَ لِنَادُونَ أَوْلَادِ آخِرِيْنَا لِأَنَّ
 هَذَيْنِ الْمَيْتِينَ الْآخِرِينَ مَاتَا بَعْدَ مَوْتِ الْبَرِيِّ هَذَيْنِ فَلِأَخِي
 لَهَا قِيمًا يَرْجِعُ مِنْ نَصِيبِ الْآخِرِينَ قَالَ التَّسْلِي فِي ذَلِكَ أَنْ نَقْسَمَ
 الْقَلَةَ يَوْمَ نَأَى عَلَى سِتَّةِ أَسْمَاءٍ عَلَى هَرَاةِ الْأَرْبَعَةِ وَعَلَى الْمَيْتِينَ
 الَّذِينَ تَرَكَوا أَوْلَادًا أَوْ أَصَابَ الْأَرْبَعَةَ كَمَا نَحَصْنَا وَمَا أَصَابَ الْمَيْتِينَ
 كَمَا ذَكَرْنَا وَلَا وُلْدًا هَرَا وَسَقَطَ سَهْمُ الْأَرْبَعَةِ الْمَوْتِيَّةِ الَّذِينَ لَمْ يَتْرُكُوا
 أَوْلَادًا مِنْ قَبْلِ الْوَاقِفِ أَنْ الْوَاقِفِ قَالَ فَمِنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَلَا وُلْدَ لَهُ
 رَجِعَ نَصِيْبُهُ عَلَى أَصْلِ هَذِهِ الصَّدِيقَةِ فَقَدَرْنَا نَصِيبَ مَنْ مَاتَ
 مِنْهُمْ وَلَا وُلْدَ لَهُ إِلَى أَصْلِ الْقَلَةِ ثُمَّ قَسَمْنَا ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَسْتَحْقِقُهَا
 فَأَعْطَيْنَا كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ أَنْتَهَى عِبَارَةُ الْخِصَابِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَذَلِكَ
 يَرْجِعُ نَصِيبُ مَنْ لَمْ يَبْنِ الْوَاقِفِ مُسْتَحَقَّهُ لِأَصْلِ الْوَقْفِ كَمَا نَصَّ
 عَلَيْهِ **وَصُورَةُ الْحَادِثَةِ** الْحَقِيقَةِ فِيهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلِيُّ
 الْمُقَدَّسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا قَوْلَكُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكُمْ فِي وَقْفِ عِبَارَتِهِ بَعْدُ
 بَيِّنَاتِ الْهَيَاةِ الْمَرْقُوفَةِ يَخْتَصُّ الْوَاقِفُ بِرِبْعِ جَمِيعِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ
 ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلِيُّ الْوَالِدِ وَالْذِّكْرُ وَالْإِنَاتُ الْمَوْجُودِينَ وَالْحَادِثِينَ
 وَعَلَى وَالِدَتِهِ فَلَانَهُ وَسَقَطَتْ قَلَاتُهُ يَفْسِمُ بَيْنَ الْإِخْتِ وَالْوَالِدَةِ
 وَالْأَوْلَادِ عَلَى عِدَدِ رُوسِهِمْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ أَوْلَادِهِ عَلِيُّ الْوَالِدِ كَمَا نَصَّ
 الذِّكْرُ وَالْإِنَاتُ مِنْ وُلْدِ الظَّهْرِيِّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلِيُّ الْوَالِدِ كَمَا نَصَّ

اولاد اولادهم كذلك ثم علي ذريتهم وتسلمهم وعقبهم كذلك
 بحسب الطبقة العليا الطبقة السفلى على انه من توفي منهم
 وله ولد او ولد وان سفل من ولد الظاهر خاصة انتقل
 نصيبه اليه ومن توفي منهم عن غير ولد من يستحق الدخول
 في هذا الوقف انتقل نصيبه الي آخره المشار اليه في المستحقين
 من اهل هذا الوقف فان لم يكن له اخوة من اهل هذا الوقف انتقل
 نصيبه الي من هو في طبقة ذروي ورحته من اهل هذا الوقف
 وعلى انه من توفي منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه
 بشئ من منافعه وترك ولدا وان سفل من ولد الظاهر خاصة ذلك
 الحال في الوقف ان لو كان المتوفى حيا موجود الدخول في هذا الوقف
 واستحق شيئا من منافعه قام ولده وان سفل مقامه في المستحقين
 واستحق ما كان اصله يستحقه من ذلك ان لو كان حيا موجودا
 فانحصر الاستحقاق في شخص يسمى ابراهيم بينه وبين الواقف
 رجلان انقرضوا ولا ابراهيم المذكور ولد اسمه احمد توفي في
 حياته عن بنته فاطمة ثم توفي ابراهيم عن بنت ابنه فاطمة وعن
 اولاد اربعة له وهم ابو القاسم محمد وزينب وسيدة الملوكة
 فقسم ربع الوقف بينهم اجناسا على بقول الواقف ومن مات قبل
 دخوله في هذا الوقف وترك ولدا وان سفل قام مقامه في المستحقين
 ثم توفي محمد وزينب وابو القاسم عن اخيه سيدة الملوكة وعن بنت
 اخيه فاطمة فقبل يقسم الربع بينهما نصفين ام تستحق فاطمة
 الخمس فقط والاربعه الاخرى من لعمري سيدة الملوكة وما ذا
 حكم الله في ذلك افقرنا ما جاور من التاييم الله الجنة بمنه وكرمه
فاجاب الشيخ على المقدسي شيخ الاسلام رحمه الله من خطه
 نقلته المحدثه العلي العلي الفقيه في سالف الزمان واجاب عنها طائفة من
 اعيان الفقهاء وقفا على اعيان وقالوا انهما في قسمة الربع مستريان
 وكتبوا بذلك خطوطهم مع المشاورة الي الدليل على وجه التفضيل
 وايضا السان وطلب من الفقهاء ان يجمع التام والامعات
 وان يتراد الحجة والبرهان بقدر التوسع والامكان فقال وبالله
 المستعان نعم انه ليس بخاق عبارات كتب الاوقاف من المبراهم
 المودعي او اخلاق الاقهارم والجمال الموسع لباب المخرجين لكن

الذي



الذي لاج الليال في توجيه ذلك المقال ان الواقف قال اولاد
 يقسم بين الاخت والواحدة والاولاد على عدد الروساي السنوية
 بينهم ثم قال من بعد اولاده علي اولادهم كذلك اي على عدد الروس
 يعني بالسوية ايضا وانما قسرتاه بذلك لانه لم يذكر بعد الطبقة
 الاولي الا قوله علي عدد روسهم ثم ذكر الطبقة الثانية وقال
 بعدها كذلك فنحن رجوع الاشارة المذكورة الي ذلك المقيد
 اعني التسوية بينهم في القسمة ثم كرر هذا بعد في سائر الطبقات
 كما قرأه في السؤال فاشعر بذلك ان مراده التسوية بين افراد
 كل طبقة حقيقية كانت او حكومية الثاني وهو العدة في الاستدلال
 قوله علي ان من توفي منهم قبل دخوله في الوقف واستحقاقه
 لشيء من منافعه وترك ولدا او ولدا ولد الخ فقبه لفظات
 من ادوات العزم احدهما قوله مقام المصناف فاقبهم صرحوا
 بانه نعم كما قاله في قوله تعالى فليخذا الذين يخافون عن امره
 اي كل امراته تعالى وفي قوله عليه ما لو ارضي لولد زيد او وقف
 علي ولد زيد وله اولاد ذكر واناث كان لكل الثاني لفظ مسا
 وانها من ادوات العزم كما هو في الاصول معلوم وانها بموجب
 الحكم فيما بنتا وله قطعا عندنا حتى قلنا بنسخ الخاص به
 خلا في الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وهذا مذكور في
 عامة كتب الاصول من المناظر وغيره ومنها فعول عليه قال
 قال شخص لامته ان كان ما في بطنك غدا ما فانت حرة فولدت
 غلاما وجارية لا تنقي لان الشرط ان يكون جميع ما في بطنها
 غلاما ولم يكن الي غير ذلك من الفروع التي لا نظير يذكرها **هذا**
 وقد ذكر الامام ابو بكر الخفاف الذي اقر عن لفضله اهل الوقف
 والخلاق ان العدة بالاخيرة من كلام الواقفين في كلام طويل
 مشتمل على قواعد حكيمة في تغاير الوقف على الاولاد وقد نقله
 عنه طائفة من الشافعية وكان له عليه المعتمد ولا شك ان قوله
 علي ان من توفي في الحرم اخر تلك الكلمات فيكون هو المعتمد وعليه
 الثبات **فتقول** تغر بها علي ما فرناه من الاصول قوله
 مقامه يشمل المقام في استحقاقه شيئا اسدا والمقام في استحقاقه
 ما بصراحيه بعد الدخول وكذلك لفظا ما كان يستحقه بشئ
 ما كان يستحقه ابتدا كالذي المجد مثلا اذ مات المات في حياته

ذكره

ثم مات فانه لو كانت الاب موجودا لاستحققه فباخذ ولد
ويقوم مقامه في ذلك ويشتمل ما كان يستحقه بعد الدخول
كما لو مات من لا ولد له وله اخ وابن اخ مات قبل دخوله فانه لو
كان هذا الاخ موجودا لاستحق مع اخيه فيقوم ولد مقامه
في ذلك فاما مات فجد وزينب وابو القاعن اجتهم وبنيت اجتهم
قامت بنت اجتهم مقام ابها ولو كان ابوها حيا لاستحق مع
اخوته ما كان لابيها وشاكن اخوته فيه ولا استحق ما صار
اليه عن اخوته مع اخته سيدة الملوك فتقدم فاطمة سنة مقامه
في ذلك ويستحقه عملا بهن ما يقسم الربع بينهما **ومن اقربناه**
يندفع ما تمسك به بعض الشافعية في نظيرة ولعله المراد للفرق
في ترجيح قوله من توفي عن غير ولد فنصيبه لاخته ان هذا
خاص والخاص يقدم على العام لما اشترتا اليه انه مذهب
الشافعية على ان المصلحة الامام العلامة السبكي قد يرجع في مثل
هذه الواقعة الى ان المرحوم لا يجب ولد الا في وان قوله يجب
العليا السبكي محمول على الوالد يجب الولد فقط ويعمل بقوله
عليان من توفي قبل استحقاقه على عمومه كما ذكره في جواب
عز سوال اولاد نازح الملوك كما يطلع عليه من رأي فتاواه
فان قيل كيف تقضى سيدة الملوك عند موت المرحوم من اخوة
مع ان شرط الدفع للاخوة ان يكون جميعا واقله في هذا وفي امثاله
اشان **قلت** يمكن ان يقال لما تقرر قيام فاطمة مقام ابها
بنصر الواقف وهو اخ صار كما انه موجود معها فحصل جمع الجمع
حكما او يقال ان اعترفت حقيقة الجمع في ذلك يلزم حرمان
الاخرى واعطاء الابدل وهو تقييد جدا فلا اقل من ان يفتريها
من طبقة المتوفي وذوي درجته ونسبها وبينت
اجتها اذ يصدق عليها ذلك الوصف عند عدم شرط الدفع للاخوة
وهو التعدد **ويقال** لفظ اخوه مشتمل على شبيه الجنس
ومعنى الجمعية ويجوز استعمال اللفظ في بعض معناه على سبيل
التجريد فمراد به هذا الجنس فقط بقرينة السياق والسياق
فانه لم يذكر في سابقه ما يخص الجمع بل ما يصدق بالمفرد وهو لفظ
الولد وفي لاحقه لم يوت الا بلفظ من الشامل للمفرد والجمع
فهذا ان شاء الله ان المراد بالوسط ايضا مثل ما اريد

بالطرفين

بالطرفين اعني بمحمد الجسر الصادق بهما وحسين بكر في
الكلام بيان حكم الاخ الواحد وعنه بخلاف غير هذا الوجه
فانه عليه لنفحكم الواحد شمئل التردد والتكلف ولو كانت املا
الحكم لقصت بانه هو المراد في هذا المقام وامثاله كما لا يخفى
على الواقفة على عبارات الواقفين وبالمثل ما يندفع اعتراض
بعض المعترضين والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا
محمد واله وصحبه اجمعين وكتبه العبد المقصّر المرحوم علي بن
غائم المقدسي الخزي رحى الحفر خاهدا مصليا مسكنا محمدا عملا
مستغفرا محمدا **قلت** وقد اشار هذا الشيخ الزمام الفريد
في التحقيق الى التشبيه على التحفظ من الوقوع فيما اوتى به
من المنة من اهل مذهبه وغيرهم **وقد** اطلعت على ذلك محمد
ضمن سوال منقول عن خطوطهم وها انما ذكره للمعنة مكتشف
عن صورة السؤال بما قدمته او الصورة واحدة وان وقع مخالفة
في بعض الالفاظ بما لا يضر كالولد مقام البنت اذا التفتير به
الحكم **قلت** الشيخ بدر الدين الشهابي الحنفى المحدث زجده
من موجد الكون استشهد التوفيق والقرن ثم يستحق الولد
الباقى من الاولاد الاربعة اربعة اخماس من ربع الوقف وولد اخيه
يستحق الجسر الباقى ولا يقسم الربع بينهما عمدا بقول الواقف
على ان ماتت منهم من غير ولد من يستحق الدخول في هذا
الوقف انتقل نصيبه الى اخوته واخوانه المشركين له في
الاستحقاق ويشهد بذلك عبارة الشيخ الامام القدوة الكبير
في العلم البريكري احمد بن عمر الخفاف في اوقافه وكذلك في عمارة
كتاب الاسعاف في الجمع بين هلال والخصاف للشيخ الهام برهان
الدين الطرابلسي الحنفى وغيرهما من كتب المذهب المعينة والمجالة
هذه والله سبحانه اعلم بالصواب وكتبه بدر الدين محمد الشهابي
الحنفى حامدا لله تعالى ومصليا على نبيه محمد وصحبه وسلم امين
قلت هذا الواقف لو اوقف على ذلك الشرط ولم يقصر بل
الحق اشترط قيام فرع من مات قبل استحقاقه مقامه في
الاستحقاق وبه علمت في اخذ فاطمة نصيب ابها ويصلها كما بين
مع عمها وعمتها والحكم كذلك في استحقاقها ما يستحقه ابوها
من نصيب من يموت من اخوته واخوانه لو كان حيا مع من بقى من

اخوته واخواته فتأخذه قاطرة بنته مع سيدة الملكة السورية
وكتب الشيخ ناصر الدين الطبري في الشافعي الحديث
رت العالمين جوا من ذلك من ان القسمة تنقسم على ما ذكر كما
ذكر ان الولد الباقي من الاربعة الاولاد الاربعة الاحسان والولد
اخيه الخمس الباقي وزبادة انه ليس الحاكم ان يحكم بقصد ما حكم
به الحاكم الحنفى المذكور ولا ان يتقصته والله تعالى اعلم وكتبه
محمد بن سالم بن علي الطبري في الشافعي حامدا لله مصليا مسليا
انتهى **قلت** اما حكم الحنفى بذلك فلم يصادق صفة وانما الشافعي
فقد علمت بكلام الشيخ الامام علي المقدسي ما فيه انتهى **وكتب**
الشيخ شهاب الدين احمد البهوتي الحنبلي الحمد لله اللهم رفعتي
واهدني للصواب جوا من ذلك والله سبحانه اعلم بالصواب
كتبه احمد الحنبلي حامدا مصليا مسليا محمدا صوملا انتهى
قلت وفيه كما في الذي قبله **وكتب الشيخ ناصر الدين**
اللقاني المالكي الحديث رب العالمين حيث كان الحاكم في الوقف
حنفيا واقفي على مذهبه بصحة حكمه قال امر الشان كما افتراه
والفقير عليه في ذلك هو فتوى الحنفى مع ان قد ذهب علماءنا ايضا
موافق لمذهب الحنفى في ذلك والله سبحانه اعلم بالصواب
الفقير ناصر الدين اللقاني المالكي حامدا مصليا مسليا
اما فتوى الحنفية الذين صدرت منهم وقالوا اما هو التحقيق
في المسئلة فقد علمت عدم صحتها من خبيثة القسمة واما الحكم
بصحة اصل الوقف فلا كلام فيه واما ذهب المالكي في نفس القسمة
فهو كما حرره الشيخ المقدسي وبيناه لان شيخنا ذهب الى ان
قرب العصر في التحقيق الامام القدر الهام نور الدين علي
الاجهوري المالكي حفظه الله اقاد في بلفظه ان المقول عليه
في كلام الواقفين ما تفيد الجملة الاخيرة عند المالكية **قلت**
فهم مطبقون متفقون مدعي على ما يفيد اخر كلام الواقفين
وقد علمت ذلك بكلام الامام الحنفى **قلت** تفيد بغير مقام المحب
المالكي الموافق الحنفى السابق عليه بجوابه الذي لم يصيب
والله الوفاق بحته **وكتب الشيخ** شهاب الدين البلقيني
الشافعي رضي الله عنه الحمد لله جوا من ذلك والله اعلم وكتبه
احمد البلقيني الشافعي **وكتب الشيخ محمد بن عبد الرحمن السير**

الحنفي وهو المشهور بالذبيب الحمد لله المتعم المتفضل حوا من
كذلك والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وكتبه الفقير محمد بن
عبد الرحمن السير في الحنفى حامدا لله مصليا على نبيه محمد واله
وضممه مسليا **وكتب المنار اليه ايضا** على سؤال منقول
من هذا السؤال بالحنفي الحمد لله ليس لولد الولد المتوفى الاسهم
من خمسة اسهم والباقي وهو اربعة اسهم لولد الصليب عملا بقول
الرافعي في حق ولد الولد على ان من مات لم يمت وله ولد انتقل
نصيبه اليه ونصيب المتوفى لوال امره في الاستحقاق مع
وجود اخوته واخواته لم يكن مستحقا الا الخمس فاذا مات
حالة استحقاقه لذلك انتقل نصيبه وهو الخمس فقط لولده
يعني لركابته اخوته احياء وانما كان الولد الصليب يستحق اربعة
اخماس عملا بقول الواقف ومن توفي منهم عن غير ولد من يستحق
الدخول في الوقف انتقل نصيبه الي اخوته واخواته المشاركين
له في الاستحقاق من اهل هذا الوقف وقد ماتت الثلاثة
الاخوة من غير ولد فينتقل نصيبهم الي الاخ الباقي من غير
مشاركة لولد الولد لعدم استحقاق ابيه لشي من حصه اخوته
لمسوق موت ابيه على اخوته اللهم لو مات بعد موت الواقف
ثلاثة اخوة من غير اولاد وانحصر الامر في ولد الولد واخيه
الموجود الا ان ثم مات والولد عن ولده هذا استحق المصنف
لقيا مع بقاء ولده في سهمه وسهمه الا ان كان المصنف لو
انحصر الا ان كنهه لم ينحصر لما قدمناه **قال** الامام ابو بكر احمد
بن عمر الحنفي وناهك به في هذا الباب وفي غيره **قلت**
اريت ان كان الواقف قال قد جعلت ارضي هذه صدقة مؤونة
لله عز وجل على ولدي لصلي وكل ما مات منهم واحد كان نصيبه
من ثلثة هذه الصدقة لولده وولد ولده وتسله ابدا ما تسلموا
وكل ما مات احد منهم ولا ولد له رجع نصيبه من هذه الصدقة
على ولدي لصلي ثم يكون بعد انقراضهم للمساكين فوجدنا ولد
الواقف للصبي عشرة انفس من ذكر واناث قال تقسيم القلة
الحكاهم الحنفي وكتبه بحملته هذه المحب الي ان انتهى عند
قوله لان ولد الصليب اخق بسهم من مات منهم ولا ولد له لا تسلا
ثم قال انتهى كلام الحنفي فصرح بكلام هذا العلامة ينادي بانحلال

صوته ان الحق لولد الولد في سهم من يموت بعد والده وان
الولد الصليي يخص بنصيب من يموت من اخوته حيث لا ولد
له ولا نسلا ولا عقباً حيث شرط ذلك في اثنائي الشركة
بالنصف مع الولد الصليي والحال ان يموت والد الولد وحده في
حياة الواقف فلو لا زيادة حصة ذكر في السؤال تعرف بالتامل
لما كان لهذا الولد شيء اصلاً بموت والده في حياة الواقف وعدم
انتقال شيء اليه لكن تلك الزيادة جعلت الولد قائماً بمقام ابيه
قبل استحقاقه لشي من ريع الوقف والله سبحانه اعلم بالصواب
وكتب الفقير محمد بن عبد الرحمن المسيري الخنفر جاب الله
ومصلياً على نبيه محمد وآله وصحبه **واقول** في كلامه نظر من
وجوه **وهي قوله** ليس لولد الولد الا سهم من خمسة الخ فان
هذا الاصح الا بالنظر لما خلفه جده وهو مستخرج بالشرط
المستخرج وهو قوله وعلى انه من توفي منهم قبل دخوله في هذا الوقف
الخطي عطف على العلاءه السابقه كما يشع بالبلاد الا ولحقه
ما قبلها وحفل ولد الميت قائماً بمقامه في مشاركة اعمامه فيما
كان له لجدته كذلك جعله هذا الاخير قائماً بمقام ابيه في مشاركتيه
بأق اعمامه في نصيب الميت منهم **وهي قوله** عملاً بقول الواقف
في حق ولد الولد على من مات منهم وله ولد انتقل نصيبه اليه
ودرجه النظر انه لا نصيب للميت في هذه الحادثة وقد اعترفت
به بقولك ونصيب المتوفى الخ قوله دليل على هذه القضية
بهذا الوجه وانما استحق هذا الذي مات والده قبل دخوله في الوقف
بالشرط الاخير وبذلك يأخذ كما ستاه **وهي قوله** وانما كانت
الولد الصليي يستحق الاربعه الخ اسر عملاً بقول الواقف
ومن توفي منهم عن غير ولد الخ كذلك هذا الاصح الا ان الواقف
قد اقتصر عليه ولم يقتصر بل نسخه بالشرط المستخرج بقوله
وعلى انه من توفي منهم قبل دخوله الخ فقد اقام ولد الولد مقام
اصله في استحقاقه عن جده وعمه كما بيناه فقد عطل هذا
الشئ رحمه الله عن الشرط الاخير الذي هو العدة **وهي قوله**
وقدمت الثلثة الاخيرة الخ فيه الفعلة المذكورة ايضا فهو وان
سبق موت ابيه فقد قام بمقامه تقديراً في الاستحقاق من جهة
الجد وكل من اعمامه فيشارك العمه الباقية بالنصف **وهي قوله**

لكنه

لكنه لم يخص فهو غير صحيح بالنظر لما اتمه قام الولد
مقام ابيه فقد حصراً لا خصراً رهنما بشرط الواقف الاخير
وكبريتا ذلك بتكرير المحجب لزيادة الارض والافغني عند
ذلك لفظ قليل جليل **وهي قوله** فصرح كلام هذا العلامة
الخصاق الخ ان لا دليل عليه لانه لم يصرح بالخصاق وكلامه وفيما نحن
قد نسخ الواقف بما علمته فليس فيما نقله من كلام الخصاق
ما يطابق خراب هذه الحادثة **وهي قوله** فمن اتى تأني
الشركة بالنصف مع الولد الصليي الخ لانه عطل عن الشرط المتأخر
وبه اتت الشركة بتصر الواقف لا قامته ولد الولد مقام الولد في
الاستحقاق لذلك **وهي قوله** فلو لا زيادة ذكر الخ لان ذلك
اصل لا زيادة وكانه يخوف بهذا ولد الولد لينكت عن طلب حقه
الذي يستحقه عن اعمامه ويشرك به عمته **وهي قوله** تعرف
بالتامل لانه امر ظاهر يدين المعرفة **وهي قوله** لكن تلك الزيادة
جعلت الولد قائماً بمقام ابيه قبل استحقاقه لشي من ريع الوقف
فهو حرج الحق **وهي قوله** بان تلك الزيادة جعلت الولد قائماً
مقام ابيه قبل استحقاقه لزمك القول بمشاركته فانه ما به
في مرتبة عمته يشاركها بالتسوية في الاستحقاق وقد جعلته
قائماً بمقام ابيه فاستحق ما كان يستحقه ابيه لو كان حياً مع اخيه
وهو ما اوجب الشرط الاخير في كلام الواقف كما بيناه فلا وجه لخص
قيام الولد مقام ابيه بما هو عن جده دون ما هو من نصيب اعمامه
وكتب الشيخ شهاب الدين احمد بن شعيبان الخنفر رحمه الله
المدني الملم للمصواب حيث ان الواقف شرط هذه الشرط
فيعمل بكل شرط فيما شرط تحقيقه ان امكن ولا يعدل عن الحقيقة
الى الجواز الا عند التقدير وقد امكن العمل بالحقيقة ههنا بشرط
الواقفين تراها كالتصور اقول الواقف تخج الطقة العليا
الطقة السفلى المراد به ان كل اصل يجب فرعه لا غير لما قوله
من توفي منهم عن غير ولد ولا ولد يستحق الدخول في هذا
الوقف انتقل نصيبه الى اخرته واخراته المتشاركين له في الار
سحقاق المراد به ان الاخوة المستحقين لنصيب المتسهم الاخيرة
الاحياء حنفية ولا يمكن قيام ولد الاخ الميت مقام ابيه في الوصف
الذي هو الاخيرة حنفية بل بضر من الجواز لفظ الاخيرة لا يشمل

المجاز في مثل هذا المقام ويؤيد ذلك قول الواقف فان لم يمكن له اخوة انتقل نصيبه الى من هو فوق طبقته وذي درجته من اهل هذا الوقف فانه لم يرد بالاخوة الا الاخوة حقيقة ولا يخفى ان جعل الميت موجودا حكما مجازيا ايضا ولو لم يكن المراد من ذلك لكان قوله فان لم يكن له اخوة الى اخوة المراد به ان ولد الميت ينتقل اليه اصل استحقاق والده المستفاد من هذه الفسحة لا المنقل من اعمامه فان ذلك خاص بهم عملا بقول الواقفات توفي عن غير ولد وولد وولد انتقل نصيبه الى اخوته واخواته وعليها ذكر يكون عملا بكل شرط فيما شرط له حقيقة ويستحق الولد الباقي الاربعة اخماس وولد اخيه الجنس لقيامه مقام ابيه في اصل الاستحقاق فلم من ذلك ان الولد الباقي كان مشاركا لغيره الى حين موته بخلاف ولد الاخ فانه لم يصدق اية او مشاركا لاحقيقته ولا حكما هذا ما ظهر لغيره لفا جز وذهبت الفسحة والحالة هذه والله سبحانه اعلم قال ذلك وكنته الفقير احمد بن شعيبان المتوفى عندها مصليا مسلما مستغفرا

واقول في كلامه نظير من وجوه **منها قوله** اما قول الواقف يجب الطقة العليا السفلى المراد به ان كل اصل يجب فرعه لا غير **واقول** ان اردت هذا من مفاد هذه الفسحة بقطع النظر عن عما ينسجها وتخصصها فهو خطأ يعلم ذلك من اطلع على كلام الحصاف وغيره لمعجب بها فوجب المعلوم دونه سواء كان فرعه او فرع غيره فوجب استحقاق فرع غيره معه نصيب ابيه الا بالفسحة التي على هذا بقول الواقف على انه من توفي الوفا كان منه تخصصت للمقيم المذهب وان اردت استفاضة ذلك بما سياتي في كلام الواقف من اشتراط نصيب الميت لولده فلا ينبغي لك ان تأتي بكلمة العبارة الموهمة بخلاف ذلك **ومنها قوله** المراد به ان الاخوة المستحقين بنصيب الميت هم الاخوة الاحياء **واقول** وهل يتوهم خلاف هذا حتى يقال ما ذكرته فان المراد ما بعده ظاهر الكلام ولم يدع استحقاق ولد الولد مع الولد اعني عمه او عم ابيه مستلما بكونه اخا حقيقة ولا مجازا بموجب هذا الشرط بل بموجب الشرط

الذي

الذي استدر كرهه الواقف في اخر كلامه على هذا الشرط المتقدم حيث قال وعليه انه من توفي منهم قبل دخوله في هذا الوقف الى ان قال قام ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه مما ذكر ان لو كان حيا موجودا وقد علمت توجيه ذلك فيما سبق فاطل ذلك بيان ما اردت من ذلك المراد غير المراد **ومنها قوله** وعليها ما ذكر يكون عملا بكل شرط فيما شرط له حقيقة ويستحق الولد الباقي الاربعة اخماس وولد اخيه الجنس **واقول** هذا لو لم يشترط الواقف ما يخصه ويستحقه وقد فعل بما قد علمته من اقامته وولد الولد بمقام ابيه في الاستحقاق لقيامه مقام ابيه في اصل الاستحقاق خاصة **واقول** هذا تخصيص من غير تخصيص فهو دعوى لا دليل عليها وهذا على ما بينته ومهدته من ذلك الاصل الذي لا يفيد هذا الحكم ولو عند اقتضار الواقف على جوهه واما مع الشرط الاخر فقد قام ولد الولد مقام ابيه في اصل الاستحقاق وفيما ينقل الى ابيه عن اخيه بتقدير خيا مقدمته كما بيناه بالبرهان **ومنها قوله** فعلم من ذلك ان الولد الباقي كان مشاركا لغيره الى حين موته بخلاف ولد الاخ الى **واقول** نحن لا نعطيه بوصف كونه اخا لاحقيقته ولا مجازا ولا بوصف كونه مشاركا الى حين الموت بهذا الشرط بل بقيامه مقام ابيه المتصفت بذلك بتقدير كما شرطه الواقف في اخر كلامه وحرر شيخ متشابها كما ستاه ونقول هو اخ بتقديره ولا مانع منه بموجب الشرط الاخير لا بموجب الشرط المتقدم وليس متصارا والله اعلم **كتب الشيخ زين** ابن حجاج الحنفى رحمه الله الحمد لله لم تطعم في المسئلة على صريح المنقول عما عمتنا والذي ظهر من كلام الواقف ان الولد الباقي من الاربعة يستحق اربعة اخماس وان ولد اخيه يستحق الجنس فقط عملا بسائر الشروط فعلمنا بالشرط الاخير في اعطاء ولد الاخ الجنس لانه لو لا هذا الشرط لم يكن له شريك قدمه الواقف من ان الطقة العليا يجب الطقة السفلى ولم تخط ولد الاخ من حصص الثلاثة شيئا بل خصصنا الاخ الباقي بها عملا بقول الواقف ومن مات من غير ولد انتقل

نصيبه الى اخوته الواحدة لما علم من انه اذا انفارض شرطان
 لا يمكن الجمع بينهما والاهل بهما واجب ان يعمل بهما وقد امكن
 والله سبحانه اعلم وكنته زين بن نجيم الحنفى **واقول** في كلامه
 نظير من وجوه **ومنها قوله** لم تطلع في المسلم على صريح المنقول
 وقد ذكر الحنفى افاة الحكم فيها **وقوله** والذي يظهر من كلامه
 الواقف الا فهو غير ظاهر بما قد مضاه **وقوله** فعلنا بالشرط الاخير
 في اعطاء ولد الاخ الحنفى لا وجه لهذا التخصيص لما بيناه من
 حكم العام والخاص **وقوله** لما علم من انه اذا انفارض شرطان الخ
 المتعارض عند الحمل بالتاريخ وعدم العلم بالتاريخ وهو مفقود
 هنا لان التامس متاخر فلا انفارض ولزم العمل بموجب المتاخر
 فقط وهو بموجب التمسار ومع الهيئة كما بيناه بحمد الله والاعلم
وكتب بعض العلماء المتبحرين في العلم في مذهب الامام ابو
 حنيفة كذا قاله التامس ولم يصحح بالاسم المحدث رب العالمية
 يمكن ان يقال ان قول الواقف على انه من مات منهم قبل دخوله
 في هذا الوقت الخ مفقود على استحقاق الولد لنصيب والده
 المستحق له في حياته لا يتقدمه الى من مات من اخوة والده
 عن غير ولد بعد موته بل ذلك كما يكون للاخوة الاحياء عملا بقول
 الواقف على انه من توفي منهم عن غير ولد الخ اذ الظاهر فيه ان
 الاخوة المستحقين لنصيب الميت اتمامهم الاحياء ولا يمكن قيام
 الولد الخ مقام ابيه في الوصف الذي هو الاخوة حقيقة بل
 يحاظر لفظ الاخوة لا يشمل المجاز في مثل هذا المقام وجعل
 الميت موجودا حكما مجازيا ودعوى الحقيقة فيه متنوعة
 بل الموجود حقيقة نصيبه الذي مات عنه وقيام الولد مقامه
 اتماما لوصفه وقبما ذكرنا عمل بقول الواقف اذ شرط الواقفين
 تراعا كالنصوص فما يمكن ان يعمل به منها مع بقا مقتضاها
 عمل به في ذلك وعلى ما ذكرنا يكون لفظ الاخوة مستعملا في
 معناه الحقيقي مع استعمال قول الواقف على ان من مات منهم
 قبل دخوله في هذا الوقت فيما اشتمل عليه فلا يقاوم لكل الشرطين
 على هذا والله اعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل **واقول** في كلامه نظير
 من وجوه منها ان **قوله** مقصود عن درجة العلم بمعنى ما تقوله به

اذ لا نصيب

اذ لا نصيب للميت بموته قبل استحقاقه ليقال لنقله خاصة
 الى ولده دون ما يورث اليه من اخوته نصيبا **وقوله** بل ذلك
 انما يكون للاخوة الاحياء عملا بقول الواقف الخ فانه ممنوع عما
 قد عملته من نسخ **وقوله** ولا يمكن قيام الخ فانه ممنوع
 بطلانه وصحة قيامه بمقامه **وقوله** بل الموجود حقيقة
 نصيبه الذي مات عنه فانه عود منه الى تكرر من الفقرة بذكر
 ما لم يكن وليس هذا شأن الافتاء في الدين لطف الله بنا في امره
 في الدنيا وسترا بدم الدين امين وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 والصحابة والتابعين باحسان
 في يوم الدين انتم ناليه
 في اخر جمادى الاولى
 سنة خمس
 والفت

الرسالة الثلاثة في حكام المحققين

لصدة البقاة المقدمين تاليف العبد

الفقيه في الله تعالى حسين

الشر نبلا في الحنفى محمد

الله توبه وستر

عقوبه وعامله

يلمطه

الحنفى

٢٢

عدد
٢

شبكة
الألوكة
 www.alukah.net